

سالم صالح مستشار رئيس الجمهورية لـ «الميثاق» :

مبادرة الرئيس تتسم بالشجاعة وهي الأنسب لاستقرار النظام السياسي

ماتضمنته من مقترحات شجاعة هي الحل لاستقرار النظام السياسي للبلاد في المستقبل.

المبادرة التي طرحها فخامة الرئيس شجاعة للغاية بخاصة إذا ما أخذت المنظومة كاملة دون تجزئة- دون التفاف من قبل من لا يريد لها النجاح- وبالتحديد تفعيل مجلسي النواب والشورى واعطاء المحافظات -لاقاليم حقها في الحكم المحلي واسع الصلاحيات وكذا اعطاء المرأة حقها في هذه المجالس.. ولتأخذ تجارب عظيمة وعريقة قامت على هذا النظام وشكل قوتها وتميزها واستقرارها بعد حروب وصراعات طاحنة.

استأنف المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة في اللقاء المشترك الحوار.. وبعباركم رئيس لجنة متابعة وتقييم الظواهر السلبية.. هل لديكم مقترحات أو رؤى أو قضايا ترون ان على الأحزاب الوقوف امامها بمسئولية في حواركم، كواجب عليها لمساعدكم وانجاز المهمة الوطنية التي أوكلت اليكم.

نحن كلجنة او اشخاص ننظر ان الحوار هو سيد الموقف ولا يعلو عليه اي موقف آخر.. ولدينا قضايا نتابعها في اللجنة تتقاطع في تقديري مع الحوار القائم بين الأحزاب وبالذات انتهاء آثار حرب ١٩٤ وما تبقى من صراعات وكذا النظر لقضايا الاستقرار والاستثمار والتنمية والسلام والامن والامن، وتحتاج هذه المسائل الى جهود الجميع والى تضامن الجميع.. فلنفرغ من سقف الحوار لنصل الى نتائج ملموسة ينتظرها الناس وتتطلع اليها كل فئات الشعب.. تعيد للوطن عزته وللوحدة القها ورونقها القاسم على العدالة والديمقراطية والمساواة بين ابناءه جميعاً.

والشخصيات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام المختلفة ومراكز الدراسات ورجال الأعمال وكل الخبيرين في هذا



يرأس فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اجتماع اللجنة الوطنية لمعالجة الظواهر الاجتماعية السلبية التي تعقد غدا بالعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن.. والذي يتوقع ان يشكل قوة دفع كبيرة لعمل ونشاط اللجنة بعد اجتماعها التأسيسي بصنعاء..

وفي حوار حافظ أكد الاخ سالم صالح محمد ان اللجنة عازمة على انجاز مهمتها تنفيذاً للقرار الجمهوري والذي سيكتسب قوة اضافية يتعاون الاطراف المختلفة من أحزاب ومنظمات أهلية واعلام.. مشيراً في الحوار الى ان اللجنة ستقف أمام الالاحة التنظيمية لعملها وخطتها للمرحلة القادمة

جادون في تنفيذ مهمتنا صوتاً للوحدة الوطنية وتحقيقاً للعدل والسلم الاجتماعي

لمتابعة (تقويم الظواهر الاجتماعية السلبية) برعاية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح يوم الثلاثاء الموافق ٦ / ١١ / ٢٠٠٧م وستقف امام الالاحة التنظيمية لعملها المعد من قبل الفريق المشكل من بين اعضائها برئاسة الاستاذ احمد محمد صوفان وستضع بعد تقسيم اعضائها الى لجان عمل دائمة خطة عملها

لهذه اللجنة.. فهل استطاعت اللجنة ان تحدد البؤر التي تهدد السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية.. بل والتاريخ والجغرافيا ايضاً؟

المشكلة التي تواجهها اللجنة هي كيفية تحقيق الرئاسية والمحلية والكل ينتظر تحقيق البرنامج الانتخابي للرئيس الذي حصل عليه أغلبية أصوات الناخبين الذي لهم وليقية أفراد الشعب الحق كل الحق في المطالبة بتحقيق هذا البرنامج وخاصة ما يتعلق بالاصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة.. الى جانب ذلك تنتظر الناس وعود الدول المانحة وتنفيذ الخطط الاقتصادية والإنمائية لتخفيف البطالة المتزايدة بين الشباب بالذات ولنعاش الاقتصاد الوطني وللمساعدة في تخفيف معاناة الناس من غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار بهذا الشكل المخيف.

الاستاذ سالم صالح محمد.. كيف تشخص الشاهد السياسي الذي تعيشه الساحة الوطنية وفقاً لقرارك كمتناضل وسياسي وطني بارز له تجربة عريقة.. وما المطلوب في هذه المرحلة؟

مرت السنة الأولى من الانتخابات الرئاسية والمحلية والكل ينتظر تحقيق البرنامج الانتخابي للرئيس الذي حصل عليه أغلبية أصوات الناخبين الذي لهم وليقية أفراد الشعب الحق كل الحق في المطالبة بتحقيق هذا البرنامج وخاصة ما يتعلق بالاصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة.. الى جانب ذلك تنتظر الناس وعود الدول المانحة وتنفيذ الخطط الاقتصادية والإنمائية لتخفيف البطالة المتزايدة بين الشباب بالذات ولنعاش الاقتصاد الوطني وللمساعدة في تخفيف معاناة الناس من غلاء المعيشة وارتفاع الاسعار بهذا الشكل المخيف.

علما ان فخامة الاخ رئيس الجمهورية سيرأس غداً الثلاثاء اجتماع لجنة متابعة وتقييم الظواهر السلبية.. فما أبرز القضايا والمعالجات التي سيتم الوقوف امامها في الاجتماع؟

استنعتقد في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن اجتماعات اللجنة الوطنية

الحوار هو سيد الموقف والسبيل الأوحى لإعادة مجد الوحدة والعدالة وتعزيز الديمقراطية

الوطن المعطاء.
طرح رئيس الجمهورية مؤخراً مبادرة لتطوير النظام السياسي في البلاد.. ما أهمية هذه المبادرة من وجهة نظركم.. وهل

مازلنا في بداية الطريق.. وستعمل بكل ما لدينا من قوة لتنفيذ ما جاء في القرار الجمهوري ان شاء الله ونطلب تعاون الجميع معنا وتعاون كافة الأحزاب

للمرحلة القادمة.. وسوف تتشرف بلقاء فخامة الرئيس يوم الأربعاء القادم ان شاء الله.
تتمثلون مسئولية وطنية كبيرة بتروكم

في ندوة التعديلات الدستورية بتعز:

النظام البرلماني لهم يعد مناسباً لليمن



مازالت اصداة المبادرة التي اطلقها في شهر رمضان المبارك فخامة الاخ الرئيس بشأن التعديلات الدستورية التي يأتي في مقدمتها الاستفتاء على النظام الرئاسي ليكون بديلاً عن النظام البرلماني، واجراء سلطة تشريعية بنظام الغرفتين تتولى في أكثر من مكان ولدى أكثر من جهة.. ولعل الندوة التي اقامتها الاسبوع الماضي جامعة تعز بالتعاون والشراكة مع مؤسسة الثورة للصحافة وندوة معرض صنعاء للكتاب اهم الندوات مؤخرا التي تناولت مبادرة الاخ الرئيس بشأن التعديلات الدستورية بالدراسة والتحليل الشامل.

الميثاق، كما تبين ذلك وردت للقارئ الكريم اهم ما جاء في تلك الندوة على النحو الآتي،

بالنسبة لليمن انه يأتي مراعية لخصوصياتنا الوطنية حيث وانظمة المسؤولية برجل الدولة الاول «الرئيس» يتسجم مع تراثنا وتقاليدنا. وأن هذا النظام يؤدي الى وحدة القرار في المهام التنفيذية العاجلة، ويتوافق مع تعزيز وتكريس المنجزات الديمقراطية وقبيلها الجديدة، ويحل دون التراجع عنها او الانتقاص منها. منوها الى ان هذا المشروع قد جاء ترجمة صادقة لمضامين البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، والذي راغى ان يشمل مشروعه وبرنامجه اصلاحات سياسية دستورية يكون في مقدمتها الانتقال الى النظام الرئاسي والحكم المحلي ونظام الغرفتين للبرلمان وتخصيص ١٥ للنساء في مجلسي النواب والشورى، وذلك كله من أجل الهدف الاسمي والاكبر وهو تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والرفاهية لكافة أفراد الشعب دون تمييز.

توصيات مهمة

توصيات الندوة التي اقامتها جامعة تعز تحت عنوان: «التعديلات الدستورية الواقع وفاق المستقبل»:

وضع قواعد دستورية واضحة المعالم للفصل بين السلطات، وتحديد قواعد واضحة لانتخاب اعضاء الغرفتين التشريعتين، وتحديد صلاحية كل منهما دستورياً.

فتح باب الاجتهاد لتقديم رؤى لنظام رئاسي متوازن وفقاً للخصوصية اليمنية، واشراك كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني لبلورة المبادرة الى تصوص قابلة للتطبيق.

العمل على بناء نظام حكم محلي واضح المعالم يستند على الدراسة والتقييم، والاستفادة من تجارب الماضي، وحشد كافة الامكانيات والموارد لتحقيق التنمية الشاملة.

اتاحة الفرص لانعقاد اقتراح الحكم المحلي بالمناقشة والدراسات والبحوث المستفيضة من قبل المنقذين والمهتمين ومنظمات المجتمع المدني.

دعم مشروع مقترح تخصيص ١٥ للنساء في مجلس النواب والشورى، والقيام بحملات توعية للمرأة بالمبادرة وبحقوقها، واعاد كوادر نسائية قيادية قادرة على المساهمة في الحياة الوطنية.

حث الأحزاب السياسية على تبني نظام الكوتا في النظام الداخلي لانظمتها الداخلية.

٤- النص على وجود بديل لمجلس الوزراء يتمثل في جهاز تنفيذي كفاء يتبع رئيس الدولة.

٥- اختيار رئيس الدولة نائبه عند الترشح لمنصب الرئاسة ليتم انتخاب الرئيس والنائب معاً.

٦- زيادة مهام رئيس الجمهورية ليصبح على دراية بكل ما يدور في هيئات ومؤسسات الدولة.

٧- إلغاء حق رئيس الجمهورية في حل البرلمان، وكذلك إلغاء حق البرلمان في سحب الثقة أو سحبها من الحكومة، وإلغاء صلاحية البرلمان في اقرار السياسة العامة للدولة.

٨- ان يقدم رئيس الجمهورية استقالته الى الشعب بدلاً من البرلمان بإعلان عام.

٩- الإبقاء على كافة النصوص الدستورية المتعلقة بالديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة وبقية الأسس الواردة في الدستور.

تحولات مرافقة

وأشار عبدالله احمد غانم الى ان النظام الرئاسي يتزامن مع تطبيق عدد من التحولات والاصلاحات السياسية والدستورية والقانونية اهمها:

١- إعادة تنظيم السلطة التشريعية لتتكون من غرفتين: مجلس النواب، ومجلس الشورى.

ب- توسيع المهام الدستورية المسندة الى الاجتماع المشترك للمجلسين.

ج- انتقال مجلس الشورى من السلطة التنفيذية الى السلطة التشريعية.

د- انتخاب اعضاء مجلس الشورى بدلاً من التعيين، حيث يتم تمثيل المحافظات بعدد متساو.

هـ- الانتقال الى نظام الحكم المحلي، بما في ذلك انتخاب المحافظين ومديري عموم المديرات.

مزايا خاصة

واوضح غانم ان مزايا النظام الرئاسي

من المخالفات التي لا تنظر شيئاً لصالح الحكم المحلي سيسمح ببناء بنية تحتية كبيرة لكل المحافظات، خصوصاً بعد تقلص الدعم المركزي، وهذا ما تريد كل محافظة، وبشأن الإعاقة التي تقف أمام وصول المرأة الى مراكز القوى وامان صنع القرار فقد أرجع الروحاني ذلك الى الثقافة التنويرية التي تغطي على المجتمع اليمني.

نظام مناسب

وايضاًحاً لماهية النظام الرئاسي اوضح الاستاذ «عبدالله احمد غانم» رئيس الدائرة القانونية بالمؤتمر الشعبي العام -عضو مجلس الشورى، ان النظام البرلماني بالنسبة لنا في الجمهورية اليمنية لم يعد مناسباً لظروفنا، وكذلك النظام المختلط بين البرلماني والرئاسي، ولذلك فالنظام الرئاسي هو المناسب لنا طالما تم الالتزام بقواعده وشروطه كاملة، والتي تأتي في مقدمتها مراعاة تراث وتقاليد المجتمع وعلاقته بسلطة الدولة ومسئوليات الرجل الأول فيها، حيث ذلك هو أهم مبررات الانتقال الى النظام الرئاسي الكامل.

قواعد النظام الرئاسي

وبين غانم ان النظام الرئاسي الكامل يتضمن الآتي:

١- الفصل بين السلطات الفلات، وهو ما يعمل على حماية السلطة التشريعية من طغيان السلطة التنفيذية، ويوفر لها كامل الحرية في أداء وظائفها، والعكس صحيح أيضاً الى جانب حماية السلطة القضائية من السلطتين السابقتين.

٢- استبعاد مجلس الوزراء من الهيئات الدستورية الحالية واناطة المسؤولية برئيس الجمهورية.

٣- استبعاد مجلس الوزراء من الهيئات الدستورية الحالية واناطة المسؤولية برئيس الجمهورية.

الوحدة.. منوها الى ان المشروع يؤكد ان الرئيس هو الراعي الامين للديمقراطية في اليمن حيث وهو يعمل جاداً على تطويرها وتصويب مسارها منذ توليه للحكم في عام ١٩٧٨م وحتى اليوم، وهو ما خلق للنظام السياسي حيوية مستمرة وأبعده عن الركود والجمود.. لهذا كان لابد ان يتم دراسة ومناقشة هذا المشروع من قبل الجميع، والتعامل معه بجديّة تامة لما فيه مصلحة الوطن باسرها.

مواطن القوة

فيما يضيف النائب التشريعي عبداللهم المقطري - مستخدماً عن مشروع التعديلات الدستورية قائلاً: نحن نطلب بنظام حكم محلي لاعتبارات عديدة اهمها اننا نعيش منذ الوحدة اليمنية كنظام حكم مختلط لكنه في حقيقته نظام رئاسي واكد في حديثه على تأييده لما ورد في مشروع الرئيس حول تحديد المدة الزمنية للرئاسة بخمس سنوات والبرلمان بأربع سنوات.

فيما اعتبر الدكتور محمد الظاهري - رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء الحديث عن مشروع التعديلات الدستورية هو في جوهره حديث عن المشكلات التي تعاني منها اليمن، وهي تحديات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وقال ليس المعيار شكل نظام الحكم وانما الحاجة ملحة لاجساد مؤسسات دولة قوية وبجاجة الى بيئة تنقل طبيعة نظام الحكم وأشار الى ان مواطن القوة في مبادرة الرئيس هي تحديد نظام الحكم المحلي وتخليص السلطات المركزية الى اللامركزية.

فيما قال الدكتور عبدالوهاب الروحاني - وزير الثقافة الاسبق: ان من حق رئيس الجمهورية دستورياً ان يقدم مبادرته للبرلمان مباشرة لكنه طلب من الجميع النقاش حولها، وهذه خطوة ايجابية منه من أجل تحريك الحياة السياسية واجراء توافق بين جميع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بدلاً

الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني - رئيس مجلس الشورى اكد ان مبادرة الرئيس الجمهورية بشأن التعديلات الدستورية مبادرة بحجم الوطن وينبغي ان ياتلف حولها حوار جاد ومسئول من قبل كافة القوى السياسية ما من شأنه الدفع بها لان تصيب واقعاً دستورياً. وأشار الى ان التعديلات الدستورية التي تضمنتها مبادرة الرئيس تهدف الى تطوير النظام السياسي الديمقراطي.. منوها الى انها قد جسدت صق الوعود التي تضمنتها البرنامج الانتخابي للرئيس.. واعتبر ان مشروع الرئيس بشموليته وبعده الاصلاحى يمثل اهم وأوسع مراجعة دستورية للنظام السياسي الديمقراطي وان الجانب الاساسى في المبادرة هو تظلمها في المنحى التغييرى الشامل الذي تنطوي عليه. ووضح عبدالغني ان التعديلات المقترحة استهدفت انشاء برلمان بنظام الغرفتين التشريعتين وذلك بكل لادارة التشريعات مستوى متقدم من الفعالية والكفاءة والنضج. واختتم رئيس مجلس الشورى قائلاً: اقترح ١٥ للمرأة في الانتخابات المحلية والنيابية يمثل استنهاضاً حقيقياً لدور المرأة، وتقديراً لمكانتها والنظر اليها كشريك اساسى في صنع القرار والنهوض بالوطن عموماً.

انجازات عظيمة

الى ذلك اعتبر الاخ صادق امين البوراس - الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام للشئون التنظيمية - محافظ تعز ان مشروع التعديلات الدستورية انجاز جديد يضم الى قائمة الانجازات العظيمة التي تحققت لليمن على يدي فخامة الاخ الرئيس منوها الى ان المشروع يحل في مضامينه العديد من القضايا التي ستدفع بعجلة الحرية السياسية والمسرمة الديمقراطية خطوات نحو الرقضاء بالنظام لسياسي بصفتها عامة، وهو ما سينعكس بالإيجاب على مسيرة التنمية الشاملة.

واكد البوراس ان تخصيص ١٥ للمرأة من مقاعد مجلس النواب والشورى يعد مكسباً جديداً يضاف الى المكاسب التي تحققت لها من قبل في كل ميادين التنمية والعمل السياسي.

روح العصر

من جانبه اشار علي ناجي العروى - رئيس مجلس ادارة مؤسسة الثورة للصحافة ان مشروع التعديلات الدستورية يهدف الى الدفع بتجربة العمل السياسي والديمقراطي نحو الامام واكسابه حيوية جديدة تنتقل به الى فضاءات رحبة من التقدم والتطور. معتبراً ذلك استحقاقاً لا مفر منه مواكبة روح العصر ومسيرة تحولاته المتتالية والمتسارعة على أكثر من صعيد.. مؤكداً على ان ذلك يعد تحدياً يجب ان نحشد له كافة الطاقات من قبل كافة القوى الوطنية على اختلاف مشاربهم الفكرية والثقافية وانتماءاتهم السياسية. ونوه الى ان الوطن بأكمله هو المستفيد الاكبر من عملية التطوير والتحقيق الهدف لايد ان يسعى الجميع لانجاح هذه الخطوة التي تمثل سباجاً وواقعاً لتجربتنا الديمقراطية.

الراعي الامين

الدكتور محمد الصوفي - رئيس جامعة تعز اشار الى ان مشروع التعديلات الدستورية سيعمل على تعزيز التجربة الديمقراطية وتطويرها وهو ما يعد مكسباً جديداً للديمقراطية التي ارسى قواعدها في ظل دولة